بمعنى المفعول وعليهما فالاستثناء متصل **قوله** فالاول على معنى له علي الف الا غير
الالفين مقتضاه انه يلزمه بذلك ثلاثة الاف وهو ظاهر ان فسره المقر بذلك **قوله**
والثاني على معنى عدم فلان البوس الا انه شقي والثالث على معنى ما عرض عارض
الا النقص والرابع على معنى ما افاد شيا الاضر اقدرها الكبير بعدم فلان البوس لكنه
شقي وما زاد الشي لكن النقص شانه وما نفع لكن الضر شانه وهكذا كل استثناء
منقطع يقدر بلكن عند البصرية ونقله الشارح عن السيرافي في صورة ذكرها بعد
والبوس شدة الحاجة **قوله** على معنى جاء الصالحون وغيرهم الا الطالحين بين
به ان الاستثناء فيه منقطع لانه من مقدر افهمه المذكور وفيه نظر لان غير الصالحين
هم الطالحون فيكون الاستثناء فيه مستغرقا فلا يصح ولعله لوحظ فيه انه استثناء
من مجموع المقدر والمذكور لكنه خلاف الفرض **قوله** حلف ذلك ان افعل كذا وكذا
بفتح الحاء وضم اللام جملة اسمية **قوله** وجعل ابن خروف من هذا القبيل لست
عليهم بمصيطر اي بمسلط الا من تولى الخ هذا عند غيره استثناء متصل بجعل
المستثنى مفردا وهو من تولى وكفر او جملة ماولة بالمفرد كما مر نظيره اول الباب
قيل ويحتمل ان يجعل مستثنى من معمول فذكر كما رمله الا من علمت انه لا يؤمن
فلا تذكره **قوله** ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الجزاء الاولى لتضمنه العموم
او الشرط **قوله** وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد
اي لاستلزام ذلك تناقض القراءتين فان المراة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير
مسري بها على قراءة النصب وما سلكه الشارح سالم من ذلك حيث جعل الاستثناء
من جملة الامر على القراءتين وان الاستثناء منقطع والمستثنى الجملة الحاصلة من
المبتدا والخبر هذا وقد اجاب الرضي عن لزوم التناقض بان الاسراء الا التفات
فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع التفات فلا تناقض وهذا كما تقول امش

ولا

المقدر والمعنى فذكر صح

وقيل هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والاول حرف النداء ليلان على الفعلين المقدرين
ورد بلزوم جواز الرفع بتقدير امتنع قال الرضي ذهنا لا يلزم لانا نقول ما ورد من كلام العرب لو ورد
الرفع لكنا نقدر امتنع
تمت تعليق

ولا تبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وامش ولا
تتبختر في المشي **قوله** لا ما قبلها بعد بتمامها وبه مستقلا والا باستثني مضمرا وبقي اقوال
اخر ضعيفة تاتي **قوله** والا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذي بعدها شيا بل
تخرجه من النسبة فقط يصح على القول بان المستثنى في حكم المسكوت عنه لا على
القول الاصح بانه ليس كذلك لان الاستثناء به من الاثبات نفي ومن النفي اثبات.....
وتقدير صحته هو منتقض بخلا وعدا **قوله** اذا بطلت هذه المذاهب تعين القول الخ
انما يتعين لو لم يكن ثم مذهب اخر وقد ذهب الكسائي الى ان النصب بان مقدرة بعد
الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وذهب في رواية
الى ان نصبه لمخالفته الاول وذهب بعضهم الى ان نصبه عن تمام الكلام ورد العلامة
الرضي الاول بان الاشكال باق عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في
تقدير المفرد وغيره بان العرب لا تضمر ان واخواتها ويبقى عملها لضعفها ويرد الثاني
والثالث بان الاصل في العامل ان يكون لفظيا **قوله** للانكار متعلق بالاستفهام **قوله**
الا النؤي والوتد، قاله الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق، عاف تغير
... قال الاخطل وبالصريمة اي فيها وهي كل رملة انصرمت
من معظم الرمل والجار والمجرور خبر المبتدا وهو منزل ومنهم حال منه او من ضميره
الذي في الخبر وخلق بفتحتين اي بال وعاف اي دارس من عفا المنزل يعفو
اي درس يتعدى ولا يتعدى والشاهد في الا النؤي فانه استثناء من الضمير في
تغير على طريقة البدل وتغير في معنى النفي كما قرره الشارح والنؤي بضم النون
واسكان الهمزة حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر **قوله** وقول الاخر،
لدم ضايع تغيب عنه، اقربوه الا الصبا والدبور، اللام تعليلية وضايع هالك
والصبا الريح الشرقية والدبور الغربية والشاهد في الا الصبا والدبور فانه استثناء

وقال الفراء الا مركبت من ان ولا ثم حذف
العاطفه فخففت ان
النون الثانية وادغمت الاولى
في لام لا فاذا انتصب الاسم
بعدهما فبان وان
اتبع ما قبلهما في الاعراب فبلا
العاطفة فاصل قام القوم الا
زيدا قام القوم ان زيدا قام
واستشكل بوجوه منها ان
المنقول عن الكوفيين ان ان
المكسورة لا تخفف اصلا
فهذا مخالف لمذهبهم وعلى
تقدير التسليم فاعمال الخ
المخففة قليل وبعد التركيب
شايع كثير انتهى تعليقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)